التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص

د. يوسف بن يزه ـ جامعة باتنة1ـ
أ. فاتح زغادي ـ جامعة باتنة 1ـ

ملخص:

يتزايد الوعي لدى السلطات الجزائرية بضرورة وجود قطاع خاص مزدهر تكون له أدوار أساسية في خلق فرص العمل والابتكار، ولذلك التزمت بتنفيذ إصلاحات عديدة في هذا الاتجاه.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل لكيفية تحسين القدرات التنافسية لشركات القطاع الخاص وسبل وصولها إلى الأسواق وخلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية..

كما تهدف إلى تزويد المجتمع العلمي، المفاتيح المساعدة على فك شيفرة وسائل الدعم التي تقدمها الحكومات لقطاع الخاص ومن، ثم، الدور الذي يمكنه أن يلعبه في عملية التنمية المحلية.

Résume

De plus en plus conscient du rôle pivot que un secteur prive prospère peut jouer dans la création d'emplois et d'innovation, les autorités de l'Algérie s'attachent a mettre en œuvre des reformes allant dans se sens.

Cette étude vise a mieux comprendre comment les entreprises de secteur prive peuvent améliorer leur compétitivité, accéder aux marches et créer les opportunités d'emploi, en contribuant ainsi a l'éradication de la pauvreté.

L'étude a comme objectif de fournir aux membres de la communauté scientifique, des clés de décryptage et d'appréciation de l'appui apporté par les gouvernements au secteur privé et, par-là, du rôle qu'ils lui attribuent dans les processus de développement locale.

مقدمة:

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في جل الدول، حيث أن الأساليب والقرارات المنتهجة في القطاع العام أثرت كثيرا على الاعتبارات الإنتاجية، الشيء الذي جعل مسار التنمية يواجه العديد من المشاكل التي بينها تراجع معدل النمو، ومع توجه جل دول العالم إلى اقتصاد السوق وتحرير أسواقها كان من الضروري أن يتوجه التفكير العام لاقتصاديات الدول النامية إلى تراجع دور الدولة كمحرك أساسي وقائد للتنمية وتزايد وتطور وتيرة تدخل القطاع الخاص في المجال الاقتصادي.

وانطلاقا من الوعي بأهمية القطاع الخاص أصبح لموضوع إشراكه في التنمية المحلية مكانا هاما وكبيرا في البحث في الوقت الراهن بالنسبة للجزائر، وذلك نتيجة عدم قدرة القطاع العام على تحمل مسؤوليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه ،مقارنة بما يتوفر عليه من إمكانيات سخرت لأجله، فعملية تحقيق التنمية الوطنية والمحلية على الخصوص لا تقتصر على الحكومة وحدها (الجهات الرسمية) بل يجب عليها إشراك الجهات الغير رسمية كالقطاع الخاص لتحقيق هذه النهضة التنموية التي لا تتحقق إلا بتكامل الأدوار بين الدولة بمختلف أجهزتها والقطاع الخاص.

ومن هذا تكمن أهمية الموضوع أن كون "إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية" راجع لعدة أسباب اقتصادية و اجتماعية وسياسية، لأن الجماعات المحلية لم تعد قادرة على تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي لوحدها بسبب افتقادها لمجموعة من المؤهلات والصلاحيات وزيادة أعبائها، حيث أن الجماعات المحلية مطالبة اليوم بضرورة الأخذ بمبادئ المقاربة التشاركية أكثر من أي وقت مضى لجعل التسيير المحلي نتاج إرادة تشاركية تنخرط فيها الجماعات المحلية والقطاع الخاص.

وبناء على هذه المعطيات فإن الإشكالية الرئيسية التي يدور حولها الموضوع هي: في ظل سياسات الدولة الانفتاحية على القطاع الخاص و تشجيعه على الشراكة .هل نجحت في بلورته كآلية مكلمة للتنمية المحلية ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعالج الموضوع من خلال النقاط التالية:

- مفهوم الشراكة
- دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام المحلي .
- إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية في الجزائر .
- التحديات التي تواجه القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية المحلية .
- سبل تفعيل دور القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية المحلية .

مفهوم الشراكة:

تعريف الشراكة:

طرح مفهوم الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين وذلك في الخطاب العالمي للأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية مثل مؤتمر البيئة سنة 1992 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية سنة 1994 وغيرها من المؤتمرات التي أكدت على أهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.(1)

نظرا لتعدد تعاريف الشراكة فإنه لا يوجد تعريف محدد لها وإن كانت معظم التعاريف تشير إلى أن الشراكة بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس المشاركة.(2)

وقد عرفها آخرون " بأنها تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به، ولكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد.(3)

وبذلك فالشراكة تعني تظافر الجهود بين الدولة والقطاع الخاص على المستوى الوطني والمحلي في أي مشكلة من خلال الاتصال الفعال للوصول إلى اتفاق، مع التعاون لإيجاد صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء كان الأمر ملزما بعقد شراكة رسمي أو تعاون ملزم بقيم غير رسمية، وتأتي الشراكة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات والأهداف والبرامج والأنشطة، وبشكل أكثر تحديد فإن المفهوم يشير إلى السيناريوهات التي بمقتضاها

يكون للقطاع الخاص دور أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة.

مبررات الأخذ بالشراكة:

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية: [4]

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغيير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع، التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات العمومية.
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة
- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

متطلبات الشراكة:

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي حددت متطلبات نجاح هذا الأسلوب يمكن تحديد الخطوط العريضة التالي: (5)

- دعم سياسي قوي على المستوى القومي :يشجع هذا النشاط مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى أطراف الشراكة.
- تحليل لجدوى المشروع قبل التعاقد: إطار عمل جيد للمشروع (مبني على مخرجات واضحة) مقارن قطاع عام أو إنجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
- تحليل مفصل للمخاطر: للمشروع لكلا الجانبين الفني والتجاري فضلا عن المخاطر السياسية.
- عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية.
- رغبة عميل القطاع العام "الحكومي" في قبول حلول ابتكارية: من جانب المتقدمين من القطاع الخاص
- عقد تفصيلي: يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن.
- رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل: لمرحلة التشغيل بالكامل تتم بروح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة .
- اختيار المشروعات المناسبة: لا تكون صغيرة جدا يمكن تكرارها، مع رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.
- الإعداد الجيد: دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح
- دعم استشاري مناسب: قانوني ومالي وفني من أخصائيين ذوي خبرة.
- عملية تعاقدية شفافة وجيدة البناء والهيكلة التنافسية.
- طريقة سليمة لتقدير القيمة مقابل النقود مبنية على نماذج واضحة، وأمثلة وطرق تشغيل قياسية.
- متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل.
- إصرار على تفعيل شراكة القطاع العام والخاص والأطراف المعنية.

دور القطاع الخاص في إدارة الشأن العام:

أولا: دور القطاع الخاص في ظل الشراكة.

إن الشراكة – كما تطرقنا – تعني تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص على المستوى الوطني و المحلي في مواجهة أي مشكلة من خلال الاتصال الفعال للوصول إلى اتفاق مع التعاون لإيجاد صياغة مقبولة لهذه الشراكة، وبهذا "فالدولة ليست الوحيدة في مجال إدارة الفعل العام بل هناك شركاء لابد من أخذهم في الاعتبار في هذا المجال وأحدهم القطاع الخاص.ففي معظم دول العالم هناك تحول واضح نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وهذا نظراً لازدياد الوعي بأهمية القطاع الخاص كمحور رئيسي للفرص التي تفتح المجال لتشغيل الأيدي العاملة و تأهيلها لتحقيق الإيجابية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية [6] بالإضافة إلى ذلك يؤدي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة، و بالتالي يولي هذا التحول الأهمية الكبرى في هذا التطور للقطاع الخاص بشكل أساسي و يقلص و يغير من دور الحكومات فكما يذكر البروفيسور "مايكل بورتر" في تقرير التنافسية الدولي، بأن تطوير تنافسية الدول ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية وبأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من هذه المراحل وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة تدريجياً ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في قيادة عجلة الاقتصاد والتنمية بشكل عام، حيث في المرحلة الأولى يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار فيتمثل دور الحكومة بأن عليها عمل ما بوسعها، إضافة إلى المؤسسات والأفراد للانتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة، فعن دور الحكومة يتمثل في أن تركز أولوياتها على

البنية التحتية ونوعيتـــها (الموانئ، الاتصالات، الطرق، ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي (7).

لقـد تم طـرح مفهـوم جديـد لتسـيير الشـأن العـام تمثـل في الحكـم الراشـد الـذي جـاء لتقـديم حلـول لمشـكلة الشـرعية والفعاليـة الـتي عرفتهـا الديمقراطيـة الغربية والإجابة على أزمة القابلية للحكم وهكـذا فإن الحكـم الراشـد مـرادف لعمليـة الإصـلاح العميقـة للدولـة، في سـبيل إيجـاد نمـط جديـد للحكـم قـائم علـى إعادة تعريف العلاقات بين السلطات العمومية و القطاع الخاص.

إن الحكـم الراشـد يهـدف لتحقيـق الاسـتفادة مـن المسـؤولية الاجتماعيـة للمؤسسـات الخاصـة مسـؤولية مسـتمدة مـن الطـابع الاختيـاري والمـرن والشـامل للقطاع الخاص بما يسمح ويشجع كل مؤسسة خاصة أياً كـان نطـاق عملها بـأن تنتهج ما تراه مناسباً وملائماً من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقـدرتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته.

القطـاع الخـاص نشـط في المجتمـع اقتصـاديا واجتماعيـا وعلـى مختلـف العصـور والأحـوال، فـدور القطـاع الخـاص في التنميـة الاجتماعيـة إذا مـا وجـد لـه المنـاخ الملائـم في الاسـتثمار هـو دور مهـم يشـمل التنميـة الاجتماعيـة في مختلـف مجالاتهـا، سـواء كـان ذلـك في مجـال الخـدمات الصـحية والتعليميـة والثقافيـة والعلمية والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وعلميا، ووضـع الدراسـات والبحـوث المتعلقـة بالمشـاكل الاجتماعيـة المختلفـة واقـتراح الحلـول لهـا مـثلا مشـاكل الإسـكان والأمومـة والطفولـة وكـذلك يشـارك القطـاع الخـاص بدور مساعد في مساعدة الجمعيات الخيرية والجمعيـات غـير الحكوميـة الأخـرى وغيرهـا مـن الأعمـال والإسـهامات الاجتماعيـة (8). ومـن ثمـة فقـد اسـتطاع القطـاع الخاص أن يثبت وجوده، وأن يحتل مكانة مميزة، حيـث ازداد دوره وتـأثيره، ممـا فسح المجال أمامه ليصبح شريك للدولة، وكـان الهـدف مـن هـذه الشـراكة جمـع القـوى والتفاعـل والتعـاون بينهمـا مـن خـلال الاعتمـاد علـى الإمكـانـات البشـرية، والمالية والإدارية، والتنظيمية، والتكنولوجية لتحمل مسؤولية الأعمـال المشـتركة والوصول إلى الأهداف المقصودة.

ثانيا: أساليب الشراكة:

تنتهج هذه الشراكة أساليب متعددة لتقديم الخدمات العامة وهي:[9]

1. **عقود الخدمة**: يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقيات الملزمة بين طرفين و يتم بين هيئة حكومية و شركة أو أثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه و مدة هذه العقود قصيرة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين، هذا الأسلوب يستخدم على نطاق أوسع في مختلف الدول لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح و صيانة شبكات مياه الشرب.

2. **عقود الإدارة**: و هو اتفاق تعاقدي من خلال هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة . وفي هذه الحالة تحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة و ليس حقوق الملكية و تحصل الشركة على رسوم مقابل خدماتها و تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل و الاستثمار مدة هذه العقود تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة سنوات .

3. **عقود الإيجار** : و هو عقد يمنح من خلال مالك الأصول (الحكومة) إلى شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول و الاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار معين و في هذا العقد تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية لكن تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثانية و خدمة الدين.

4. **عقود الامتياز**: عندما تمنح الدولة عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول بذلك حقوق التشغيل و التطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة فيما تعود الأصول إلى الدولة بعد نهاية فترة الامتياز التي تتراوح ما بين خمسة عشر سنة إلى ثلاثين عاماً.

5. **البناء والتشغيل ونقل الملكية**: وفي هذا الأسلوب تمنح الدولة لفترة محدودة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع التي لها الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين وتمنح الشركة حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء وتحقيق أرباح مناسبة في الشروع لصالح شركة المشروع وذلك بالإضافة إلى مزايا أخرى ضمن

عقد ر هذا الاتفاق و تعود جذور هذا الأسلوب إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر في فرنسا حيث استخدمت هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء.

6. **البناء والتملك ونقل الملكية**: في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله و تشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية، ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق، لأنه يعد تطبيقاً بارزاً لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة، حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص.

7. **البناء والتملك والتشغيل**: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها بالإضافة إلى ملكيته المطلقة لأصول المشروع فلا يكون عليه الالتزام بنقل تلك الأصول إلى الدولة.

إسهامات القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية بالجزائر:

مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر:

إن أهم ما يميز القطاع الخاص في الجزائر، كونه يسير وفق نظام التّداول بين أفراد العائلة الواحدة، وتبقى محتكرة في الإطار العائلي ويتوارثها الأجيال فيما بينهم "يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي أين تعود ملكية المؤسسة لرب العائلة ثم الأبناء ثم الأقارب وبالتالي تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي و غالباً ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة، وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة، حيث إن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي بالنسبة لعدد كبير منها ".[(10)]

أيضاً مما يميز القطاع الخاص الجزائري الشكل القانوني للمؤسسة الذي يعد مرآة تعكس الكيفية التي تسير بها المؤسسة "حيث تختلف طبيعة التسيير من

الشـركة ذات المؤسسـة المحـدودة إلى شـركة التضـامن إلى الشـركة المجهولـة والملاحظ أن الشـكل القـانوني للمؤسسـات ذات المسـؤولية المحـدودة Sarl قـد أخـذ أهميـة خاصـة و انتشـار واسـع إذ أن أكثـر مـن 50% مـن المؤسسـات الخاصـة قـد اختارت هذا الشكل وهذا حسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري".[11]

أما الميزة الثالثة التي تميز القطاع الخاص في الجزائـر هـي توجـه المؤسسـات الخاصـة إلى النشـاط داخـل القطـاع المـوازي "...حيـث إن العديـد مـن المسـتثمرين والمؤسسـات الخاصـة يلجئـون إلى النشـاطات غـير الرسميـة وهـذا تفاديـاً لجملـة الصـعوبات والمشـاكل الـتي تعترضـهم عنـد ممارسـة نشـاطاتهم رسميـاً.وفي هـذا الإطار شهدت النشاطات الموازية تطوراً ملحوظاً في السوق الوطنية وتخص العمال المـؤقتين الحـرفيين، الصـناعيين الصـغار....وقـد تم تعـداد أكثـر مـن 500 سـوق موازي تغطـي مسـاحة قـدرها 1,3 مليـون م^2 ينشـط بداخلها 65,000 متدخلاً من بينهم أكثر من 50% لا يملكون سجلاً تجارياً ".[12]

ويتميز القطاع الخاص الجزائري بمجموعة من الخصائص وهي: [13]

- **من حيث تسيير قوة العمل**: تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك والاستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة، وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها بسبب انغلاق هذه المؤسسات على نفسها.

- **من حيث علاقات العمل**: تقدم لنا شبكة العلاقات صورة البنية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية، وتساهم طبيعة العلاقات بين العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج، ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام الفعال الاقتصادية في مقابل الإهمال في تثمين موارد البشرية، كما يتميز بالانضباط و التزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط، وإخفاء التذمر من ظروف العمل.

- **من حيث المستوى التعليمي للعمال**: يعد المستوى التعليمي للعامل الجزائري في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا القطاع في المقدمة، مما يبقي بالتالي مشكلة التكوين وثقافة المؤسسة والوعي

النقابي و غيرها من المتطلبات للازمة لاستمرارية و تطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية.

دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر

لقد تأكدت الحكومة الجزائرية من أهمية القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية المحلية لذلك ارتأت جعله شريك لها ومن ثمة ساد مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الجزائر.

وتشكل الدولة بمختلف أجهزتها أكبر قوة في تحقيق التنمية، غير أنها ليست بمفردها في هذا المجال، فهناك تحول واضح في أغلب دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق من أجل أن يكون للقطاع الخاص دور في تحقيق التنمية، فأصبحت بذلك معظم الدول تعول عليه في المساهمة في تنمية المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين [14]

ومن هنا أصبح للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في عملية التنمية بجانب الحكومة، غير أن الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم و تطور القطاع الخاص وتعمل على استمرار يته في المشاركة في عملية التنمية من خلال:

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- إدامة التنافسية في الأسواق.
- توفير فرص متساوية أمام الجميع (خاصة الفقراء و الفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة) في الحصول على التسهيلات المالية و الفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم و معيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- تنفيذ القوانين و الالتزام بها.
- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.

وبذلك يتضح أن الحكومة تعطي دوراً كبيراً للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل، وذلك من خلال التفاعل والتكامل بين دور الحكومة و دور القطاع الخاص بشكل متكامل.(15)

وما تجدر الإشارة إليه أن القطاع الخاص له دور رئيسي في اللامركزية من خلال تشجيع الأعمال الخاصة ودعم عمليات الادخار والاستثمار والتوظيف و الصادرات ويجب أن يصبح منتجو القطاع الخاص على المستوى المحلي من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق توازن بين قوى السوق وقيام الحكومة بتقديم الخدمات العامة.(16)

وإذا كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في عملية التنمية فلقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات لهم، خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة (17).

وقد تزايد دور القطاع الخاص و أصبح بالفعل قوة رئيسية وذلك لما يوفره من خبرة ومال ومعرفة لازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان، ولتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية. (18)

وترتبط أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والتي يأتي على رأسها البطالة ومستوى الدخل والتلوث ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر، بل إن ذلك مرهون بتعاون كل من القطاعين العام والخاص وقد بقي القطاع الخاص في الجزائر يحتل مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء في ظل نظام التسيير المركزي أو في نظام اقتصاد السوق، نظراً لدوره المهم في التنمية الوطنية والمحلية، و عرف هذه السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً من خلال عملية الخوصصة التحويلية و الإنشائية، ومن خلال سياسة التنمية التي ترمي إلى التركيز على المبادرة الفردية الوطنية و الأجنبية و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من

أجل مواجهة مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة والدخول الفردية الضرورية للتكوين الرأسمالي من أجل استخدامه في تمويل برامج ومشاريع التنمية.[19]

إن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة في مجال التنمية المحلية بالجزائر؛ وذلك لما يوفره من مشاريع تعاونية تنموية التي تعمل على تشجيع المبادرة الحرة بالاعتماد على خبرة كلا الشريكين.

التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر:

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ولقد بدأت الجزائر في معالجة عدد من القيود و المعوقات –حسبما أبرزها مسح استقصائي لمؤسسات الأعمال و تقييم لمناخ الاستثمار_ باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص، وهي: سيطرة القطاع العام الكبير على النشاط الاقتصادي، وصعوبة الحصول على العقارات الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية الكبيرة ومحدودية القدرة على الحصول على المهارات، وعدم كفاية البيئة الأساسية، وعدم كفاءة الإطار القانوني والقضائي، ويمكن إجمالا تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ- **مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:** تعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي.

يبين لنا الجدول الآتي تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص من قروض مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (03): تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	80 .0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
القروض إلى القطاع الخاص %pib	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: بنك الجزائر، إحصائيات 2000/2004/2005

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة خلال الثماني سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص لكنها في تراجع ووصلت هذه السنة إلى 80% في سنة 1998 في المقابل تسجل ارتفاع لنصيب القطاع الخاص من لقروض فمن 19% خلال سنتي 1998 و1999 قفز إلى حوالي 43% خلال سنوات 2002، 2003، 2004 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 50% تقريبا.

أما عند تحليلنا نسبة التغيير للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و2005 سنجد أنها عرفت ارتفاعا هاما، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 بينما سجل القطاع العام تراجعا بنسبة 3% في سنة 2003.

وبشكل عام نلاحظ تقدما ملموسا للقطاع الخاص و تراجعا للقطاع العام. أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاعفت . إذ انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12%في سنة 2005 وتبقى هذه السنة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40% في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و61% في تونس [20].

ومن جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات مما جعل هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات ذات نسب النمو العالي والتي أصبحت مجبرة على التخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها ، لذا تعتبر البنوك أهم مصر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، في حين نجد أنه في بعض البلدان كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات سلوك تنشيطي أو مهني وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والبنك (21)

ب- **ارتفاع أسعار الفائدة:** حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاحيات الاقتصادية استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد نحو زيادة نسبة الادخار، و توجيهها نحو الاستثمار وما يلاحظ أن معدل الفائدة مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات الفائدة التجارية في قبولها للودائع ومنحها قروض ويوضح الجدول الآتي معدل الفائدة الأسمى الموجه، ومعدل الفائدة الحقيقي للفترة (1998-2004) .

جدول رقم (04): تطور معدل الفائدة الأسمى والحقيقي للفترة (1998- 2004)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة الاسمي	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.0	7.0
معدل الفائدة الحقيقي	5.2	6.7	8.2	8.2	4.3	5.0	5.0

المصدر : بنك الجزائر إحصائيات 2005/2004/2000

من هذا الجدول يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة لمعدلات الفائدة الاسمية الموجهة، بدءا بمؤشر الفائدة في الانخفاض حيث سجل نهاية عام 1998 نسبة قدرها 10.2% ثم 9.3% عام

1999، ليستقر عند حوالي 8.5% خلال الفترة 2000- 2003. غير أنها انخفضت إلى حوالي 7.5% عام 2004.

أما بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية، فقد بلغت سنة 1998 نسبة 5.2% ثم ارتفعت إلى 6.7% و 8.2% عامي 1999، و2000 على التوالي ثم شهدت انخفاضا عام 2001 لتستقر عند حوالي 5% عامي 2003 و 2004.ونلاحظ عدم استقرار معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ارتباطها بالظروف الاقتصادية غير المستقرة والارتفاع النسبي في معدلات التضخم، بسبب ارتفاع حجم الكتلة و ارتفاع نسبة معدلات الاستهلاك في الآونة الأخيرة بسبب الانتعاش الاقتصادي [22]

ج- **التحديات الإدارية والتنظيمية:** يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة تحديات إدارية وتنظيمية أهمها: تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوطنية.

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر الخدمات: الماء، والكهرباء، والغاز، وخطوط الهاتف، وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.
- وقد عبر المستجوبين في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من 18 عاملا مقيداً أو معيقاً للاستثمار.
- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار، حيث يستغرق فض النزاع التجاري المعروض على القضاة أكثر من 387

يوماً مقارنة مع 7 أيام في تونس وقد ذكر 69% من رؤساء المؤسسات في الدراسة التي أعدها البنك الدولي إلى هذه المشكلة وذكر هؤلاء أن المدة التي يخصصوها لتسوية هذه القضايا تصل إلى 13.6 أسبوع في السنة.

ح- **تحدي الفساد:** يعتبر الفساد ظاهرة عالمية و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد و إبطاء معدل التنمية و اختلاس المال العام، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بحصانة تحميهم . كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعتري نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007.أما تونس فاحتلت المرتبة 63، والمغرب المرتبة 76 وقد أثارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا و الخدمات (23).

د - **تحدي القطاع الموازي**: في الجزائر عددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

و أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1999 - 2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي و هي نسبة مرتفعة جداً تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جداً وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلاً وضعاً مزرياً غير مشجع على الإطلاق (24).

٥- **تحدي العقار الصناعي:** فيما يخص الأراضي المحددة والموجهة للنشاطات الصناعية، فإن المستثمر الجزائري يواجه عدة مشاكل وصعوبات للظفر بأراضي صناعية، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب القيود البيروقراطية التي بقيت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير و هي الأسباب التي تعتبر أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر، بالإضافة إلى طول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبير من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم، وفي استقصاء للبنك العالمي أشار إلى أن 40% من المؤسسات في بحث دائم على أراضي صناعية من أجل تطوير نشاطاتها و تنتظر في المتوسط أكثر من 4 سنوات لتلبية حاجاتها.

والجدول الآتي يبين فترة الانتظار للحصول على عقار:

جدول رقم (05) : فترة الانتظار للحصول على عقار صناعي في الجزائر

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية للعينة شاملة	أراضي صناعية للمؤسسات الصغيرة
المؤسسات الباحثة عن عقار	%19.6	%37.7	%42.1
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

Source : Abdellatif Benachenhou, les nouveaux investisseurs , Alger , Alpha design , 2006 , p 275 .

على الرغم من أنه توجد في الجزائر 70 منطقة صناعية تمتد على مساحة 11.000 ألف هكتار و التي يمكن أن تستقبل 6371 حصة إضافة إلى 477 منطقة نشاط تمتد على مساحة 7282 هكتار ويمكن تجزئتها إلى 2700 حصة لكن 17% من الحصص غير موزعة و22% من الحصص الموزعة غير مستغلة أي في المجموع 39% من الحصص غير مستغلة [25].

وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 كيلو متر مربع بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار 80 مليون مربع، ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[26].

سبل تفعيل دور القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية المحلية

للوصول بقطاع خاص فعال يساهم في تحقيق تنمية محلية جيدة لابد من توفير عدة سبل تكون بتفعيله والتي نذكر منها:

- توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها والقضاء على البيروقراطية.
- توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم .
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية بما يتلاءم مع متطلبات التطورات الصناعية الحديثة.
- إنجاز مراكز التأهيل ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال لضمان نجاح المؤسسات الخاصة في المراحل الأولى لبداية نشاطها.
- تفعيل دور الهيئات التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الخاصة من أجل دعم التنمية المحلية ومع هذه الجهود من طرف الدولة لتوفير البيئة الملائمة ليكون قطاع خاص فعال فإن هناك بعض الأساليب التي يجب أن يقوم بها القطاع الخاص في حد ذاته لتطوير نفسه والحفاظ على استمراريته وديمومته وتحسين مستواه التنافسي والتي من نذكر منها:
- توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والمسيرة ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية
- تطوير الجهاز الإداري ورفع الكفاءات المسيرة باعتماد منهجية تسييريه تتوافق والمؤسسات الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير .
- مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية والاستفادة منها.
- ترقية مستوى المنتجات للوصول إلى علامة ISO .

الخاتمة:

إن إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية برز في ثمانينيات القرن العشرين مع التحول الواضح نحو اقتصاد السوق ولتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية المحلية ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن وتنويع مصادر الدخل في إطار النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي ينادي بتحرير السوق ويدعو إلى إعطاء القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد مما دفع معظم الدول إلى التخلي عن نموذج الاقتصاد المسير (المركزي) إلى نموذج اقتصاد السوق.

كما تبين لنا أنه وبالرغم من جهود توجه سياسات الدولة الجزائرية نحو تعزيز وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بإشراكه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتي هدفت إلى تشجيعه ودعمه من خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات القانونية له إلا أنه عجز في السنوات الأولى للانفتاح نحو اقتصاد السوق عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في:

- الوظيفة الاجتماعية من خلال تحسين الدخول للأفراد بواسطة التشغيل .
- مساهمته في إنجاح البناء الاقتصادي، كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية

ولعل السبب الرئيسي في عدم قدرة القطاع الخاص الجزائري على أن يكون فعالا خاصة في ثمانينات و تسعينيات القرن العشرين هو حداثته وعدم امتلاكه الخبرة والتكنولوجيا والوضع الأمني الذي كانت تعيشه البلاد ولعودة الأمن والاستقرار للوطن وزيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص مما أعطاه دفعة كبيرة وجعله مجبرا على تدارك نقائصه والقيام بالمهام المنوطة به، مما أمكننا القول أن فرضية مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية مقبولة خاصة بعد عملية الخوصصة ونجاحه في تحقيق بعض الانجازات وتقديم خدمات معتبرة في مجال التشغيل والمجال الخدمي.

الهوامش:

1- محمد عب الوهاب، دور الإدارة المحلية والبلديات في ظل إعادة صياغ دور الدولة (ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول" الإدارة المحلية البلديات في الوطن العربي، الإمارات العربية، 2007)، ص48.

2- محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، مصر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة العامة للبحوث المالية، إدارة بحوث التمويل، ملف رقم 101، 2010، ص4.

3- أحمد هاشم سماحة، متطلبات تحقيق الشراكة الجيدة مع القطاع الخاص لتقديم خدمات البلدية، ندوة الشراكة بين الأجهزة والقطاع الخاص، 2004، ص19.

4- محمد متولي دكروري محمد ،مرجع سابق ،ص6.

5- إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، حكومة دبي، دائرة المالية، أفريل 2010، ص8.

6- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص47.

7- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص69.

8- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ط1، القاهرة: مكتبة المد بولي، 2004، ص49.

9- أمجد غانم، دراسة حول الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين: رام الله، 2009، ص11-12 .

10- Abedallatif benachenhou .les entrepreneurs ,Alger :alpha desingn,2007,p20

11- Centre national de registre de commerce

12- مراد بن زروق، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، مذكرة ماجستير في علوم كلية التسيير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000-2001، ص188.

13- صفية جداولي، مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي)، الجزائر: سطيف 8-9-2008، ص35.

14- صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية ، مصر: القاهرة، قسم الاقتصاد، د س ن، ص8.

15- نفس المرجع، ص9.

16- معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر 2004 "اختبار اللامركزية من أجل الحكم الراشد، ص11.

17- محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص50.

18- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مقال منشور بمجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد309، السنة السابعة والعشرون، نوفمبر 2004، ص، 25.

19-مجلة العلوم والاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر: العدد 19، 2008، ص52 .

20- بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث 07، 2009، 2010، ص146 .

21- بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول "الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 أفريل 2006، ص24 .

22- بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص146 .

23- نفس المرجع، ص146-147 .

24- نفس المرجع، ص147.

25- Abedallatif benachenhou, op.cit, p127.

26- بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص147 .